قرار تقسيم العراق توصية ضارة نافعة

حميد الموسوي

في السادس والعشرين من ايلول أصدر الكونغرس الاميركي قرارا غير ملزم يقضي بتقسيم العراق الى ثلاث مناطق مستقلة ترتبط بادارة مركزية في بغداد تأخذ على عاتقها تنظيم علاقات العراق الخارجية وتوزيع الثروات وحماية الحدود وهذه المناطق او الكيانات المستقلة حسب توصية مجلس الشيوخ الاميركي تتوزع طائفيا وعنصريا فمنطقة شيعية واخرى سنية وثالثة كردية. بغض النظر عن المناطق المتداخلة وحقوق القوميات الاخرى. وسواء كانت نوايا القائمين على تشريع هذا القانون ايجاد ذريعة لسحب القوات الاميركية من العراق بأسرع وقت واقل خسائر، او كان المقصود منه جس نبض استفزازي لمعرفة ردة فعل الشارع العراقي من جهة واستجابة او رفض شركاء العملية السياسية من جهة اخرى، او كان المراد من هذه التوصية اثارة ضجة تلهي الرأي العام العراقي والاميركي لتمرير مشاريع خطرة اخرى، وفض النزاع الجمهوري الديمقراطي.

قد يختلف العراقيون افرادا وجماعات، عشائر ومناطق، قرى ومحلات، يتشاتمون.. يتنازعون.. يهددون ويتوعدون يزبدون ويرعدون، وحتى يتضاربون. لكنهم لا يتفرقون حد القطيعة إذ سرعان ما يلتئم شملهم مع اول مناسبة تجمعهم. وتتوحد كلمتهم بحصول ابسط فاجعة تحل بهم، فكيف اذا كانت هذه الفاجعة ضياع وطن وابادة شعب؟!

وعلى افتراض صحة جميع التصورات والاحتمالات فقد جاء هذا القانون باهتا أسود اللون فج الطعم ونتن الرائحة كشف عن خبث سريرة مشرعيه ولؤم تفكيرهم وخرف عقولهم. ومرة اخرى ينقلب السحر على الساحر.. ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين. فمثلما جمعت فاجعة جسر الأئمة العراقيين وباءت مخططات مثيري الفتن بالفشل الذريع، ومثلما ايقظتهم جريمة اغتيال شيخ صحوة الانبار الشهيد السعيد عبد الستار ابو ريشة وزادتهم تلاحما واصرارا على دحر القاعدة ومن يقف وراءها، بل مثلما وحدهم فوز المنتخب العراقي بكأس أمم آسيا وأنساهم كل المسميات والفجائع– وحدتهم هذه التوصية الضارة وربّ ضارة نافعة!. فما ان تناقلت الوكالات نص القرار المشؤوم– الذي أسموه توصية غير ملزمة– وبثته الاذاعات والفضائيات الدولية والاقليمية والمحلية حتى هاج الشعب العراقي وماج بكل أطيافه ومستوياته في ردة فعل غاضبة رافضة لكل مفردات هذا القرار المشبوه.

فعلى الصعيد الرسمي رفضت الرئاسات الثلاث رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان وبشدة هذا القرار واعتبرته تدخلا سافرا في شؤون العراق الداخلية. وقد أوعز دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي الى رئاسة البرلمان العراقي بضرورة عقد جلسة استثنائية لمناقشة هذا القرار والرد عليه بما يناسبه كونه صدر عن مجلس برلماني وهو مجلس الشيوخ الاميركي. كما رفضت الكتل والاحزاب في داخل العملية السياسية وخارجها هذا القرار كونه مؤامرة واضحة لتمزيق العراق ووحدة شعبه المتآخي. وعلى الصعيد الشعبي استهجنت منظمات المجتمع المدني بمؤسساتها وجمعياتها وروابطها ومنتدياتها ونقاباتها واتحاداتها وسخرت من مشرعيه ووضعتهم في خانة المتآمرين على مقدرات هذا البلد الجريح وشعبه الصابر لما يحمله من امتهان وانتقاص من قدرات العراقيين بلا استثناء ومن سعي فاضح لتقطيع اوصال العراق وتعميق جراح شعبه وتوسيع فجوة الشقاق والاحتراب بين اطيافه ومكوناته المتحابية كما تصدت المرجعيات الدينية الممثلة لكل الديانات والطوائف والمذاهب وبخطاب موحد مستنكرة وشاجبة لهذا القرار الكارثي. محذرة من الانجرار خلف هذه الدعوات المشبوهة التي يراد بها تخريب العراق وتمزيق نسيجه الوطني، حيث ظهر هذا التصدي جليا في خطب صلاة الجمعة وعند التجمعات لاقامة الشعائر والصلوات في المساجد والكنائس والمعابد والحسينيات وفي اللقاءات الرسمية والشعبية لرجال الدين من مختلف الطوائف. ومن الطبيعي ان تتفجر ردة فعل الجماهير العراقية بهذا البركان المتأجج، ومن الطبيعي ان تثور ثائرة القيادات السياسية والدينية والاجتماعية. كيف لا وهي ترى هذا الهجوم البربري وهذا التكالب المسعور من اطراف خارجية لالحاق المزيد من الدمار بمقدرات العراق واهراق انهار من دماء أبنائه البررة. قد يختلف العراقيون افرادا وجماعات، عشائر ومناطق، قرى ومحلات.. يتشاتمون.. يتنازعون وحتى يتضاربون لكنهم لا يتفرقون ولا يتقاطعون إذ سرعان ما يلتئم شملهم مع اول مناسبة تجمعهم وتتوحد كلمتهم بحصول أبسط فاجعة تلم بهم فكيف اذا كانت هذه الفاجعة ضياع وطن وابادة شعب؟!.

لا شك ولا ريب ان العراقيين جميعا، بما فيهم المتردد والمعتم عليه والمغلوب على امره قد وعوا حجم المؤامرة وتنبهوا الفداحة ما يراد بهم وبأرضهم ومستقبل اجيالهم. فقد صهرتهم مآس وأوجاع وكوارث العمليات الارهابية التي تعرضوا لها على ايدي زمر القاعدة الضالة طيلة السنوات المنصرمة، وجعلتهم اكثر صلابة وأشد تماسكا واخاءا

منذ اربع سنوات ونصف ومعاول الشر تسعى جاهدة– وبكل ما أوتيت من قوة ومن دعم بشري ومادي وتسليحي ولوجستي من خارج الحدود– لتحطيم كل ما حققته عملية التغيير واسقاط هذه التجربة وخنقها في مهدها. ولم تترك قوى الشر التي جمعتها غاية واحدة وإن تعددت أهدافها واهواءها وايديولوجياتها فمنها من تضررت مصالحها بسقوط السلطة السابقة ومنها من وجدت في فوضى السقوط مناسبة للنهب والسلب والخطف في سبيل الأثراء السريع ومنها من وظفت تلك الحالة المضطربة لتصفية الحسابات ومنها من تخشى انتقال عدوى التغيير الى شعوبها ومنها.. ومنها.

كل هذه القوى التي تبنت الشر أسلوبا ومنهجا لم تترك وسيلة خسيسة لتدمير العراق الا واستخدمتها، ولم تعدم طريقة في اشعال نار الفتنة الطائفية الا وبثتها. وبعد ان خاب أملها وبطل مسعاها أخذت تتخبط بجنون.. تقتل وتخرب وتخطف بلا هدف وبدون تعيين بعدما رأت اصرار العراقيين على التمسك بوحدتهم وهويتهم الوطنية وبعدما تكشف للقاصي والداني زيف دعواتها.

وما هذه الدعوات المشبوهة التي تنطلق بين حين وآخر– تارة من شخصيات اقليمية واخرى من مؤسسات دولية، وثالثة من جهات رسمية اقليمية ودولية– الا امتداد نظري لعمليات التخريب الميداني إن لم تكن ظهيرا لها!.

لا شك ولا ريب ان العراقيين– وحتى المتردد والمعتم عليه بصورة وباخرى– قد وعوا حجم المؤامرة وتنبهوا لما يراد بهم وبأرضهم ووحدتهم فقد صهرتهم مآسي واوجاع الدمار الارهابي الذي تعرضوا له خلال السنوات الاربع المنصرمة وجعلتهم اكثر صلابة وأشد تماسكا واخاءا.

صلاح زينل

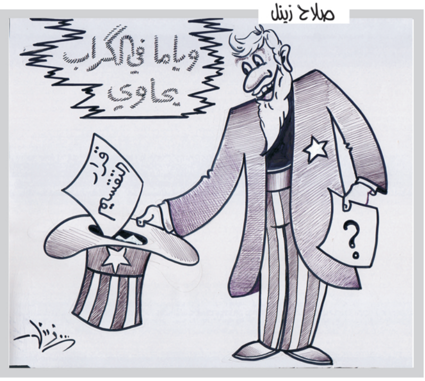

الحرية كما يجب ان نفهمها!

ذنون محمد ـ تلكيف

يفهم الجهلة الحرية على انها اباحة المحرمات الدينية والعمل بمقتضاها وهذا ما نسمعه عند الحديث عن هذا المعنى وهم يلعنون كل اللعن من يتفوه بهذه الكلمة او ينطق بها. اما الحرية عند العقلاء فلها قواعد واصول ولها ايضا منطق سليم. ولا نتهم الجهلة فقط بل نضع الاتهام في رقاب بعض المثقفين خصوصا ممن ينبش في زوايا التاريخ المهملة ليعظم الكثير من المعتقدات وكأن التاريخ كله حقيقة علينا الاذعان لخطوطه او رسومه.. نود ان نبين هذه الاشارة انه بأمكاننا نحن بسطاء القلم ان نضع بعض الاشارات المبهمة في هذا المقال او بمعنى ادق نضع الاكاذيب المصطنعة لتكون بعد كذا من السنين حجة للاخريين ومعيارا لقياساتهم حيث سيكثر القيل والقال وربما يتم الاستناد الى اشاراتنا الكاذبة وتصبح من الادلة الواجب الاخذ بها او الاعتماد اليها فيبدأ التشكيك.

هذا ببساطة فحوى الكثير من المسائل الخلافية التي اصبحت الان حديث الشاشات الفضائية او مجالس السمر الليلية فأصبحنا نتأثر بأفكارها السوداء. وعليه يمكن الجزم بالقول ان التاريخ او ما نقل عنه ليس بالحقيقة الواجب الاخذ بها. ان الكثير من الاكاذيب سطرت على صفحات الكتب من قبل بعض المدونين لغايات التقرب من هذا السلطان او ذلك فمشكلتنا التملق للسلاطين للحصول على فضلات موائدهم وتلك من المشاكل الازلية والتي باتت والى الان تلاحق الكثير من الكتاب.

وحرية الرأي من الوسائل التي تدعمها الكثير من الدول فمن حق الفرد أيا كان موقعه في مفكرة الشعب ابداء استيائه او امتعاضه لأي خلل في هرم الدولة المركزي خصوصا اذا اصاب الافراد، ولذلك اعطت الكثير من الدساتير الحرية لأصدار الصحف التي تعبر عن هم او رأي المواطن ونقده للسلبيات. فالحرية هي متنفس الشعوب وغايات الافراد وهي امنية تحلق في اجوائها حتى الطيور. وعندما اشرنا الى قيود الحرية في مقدمة الموضوع كنا نقصد بها الثوابت المقدسة.. فهي من الاشياء التي يجب عدم مساسها بأي شكل كان، فهي من العقائد ومن حق الجميع الايمان بالعقيدة التي تناسب عقولهم. اما اسلوب الحوار المبني على المنطق السليم والذي لايؤثر على حساسيات الاخر فهو من الامور المشروعة التي يجب الاخذ بها.. فالاديان كلها مبنيه على نشر الفضيلة بين الناس واما المسائل الخلافية فهي بحاجة الى نقاش وربما الى طاولة مستديرة.

وتروى قصة طريفه وهي من الاحاديث الشعبية في هذا السياق ان اثنين اختلفا على مسألة دينية فأتفقا ان يلقيا نفسيهما من مكان شاهق والذي ينجو من السقوط فحجته صحيحة.. وهذا العمل سذاجة يقوم بها انصاف المتعلمين الذين يعلقون الامال على مسائل لايؤمن بها العقل السليم وربما كانت القصة صحيحة واغلب الظن انها من خط القلم ضربت كمثال لبعض افعال السذج او اصحاب العقول الصغيره. وعند قيام النظم الحديثه اعتمدت في بنود دساتيرها على حرية الافراد ومنع نظام الرق او المتاجرة بالجنس الانساني.. وقد سجلت في صفحات التاريخ الكثير من الثورات التي كانت تطالب بإلغاء هذه العقيدة الاجتماعية ورفع الظلم عن اصحاب البشرة السمراء.. ولذلك قال احدهم "لو كانت الحرية في السماء لطلبناها في كل دعاء ايمانا بأهميتها"، وقال اخر "اذا رأيت عبدا نائما فلا توقظه لعله يحلم بحريته". وطبقة العبيد تشعر منذ ولادتها انها طبقة ذليلة لا قيمة لها في المجتمع.. بل هي مجرد ادوات تشكل كيفما تشاء وبالرغم من التطور الحضاري وازدهار الكثير من العقليات وايمانها بمنطق الحرية الا ان بقايا هذه الطبقة ما زالت موجودة، خصوصا في بعض ادغال افريقيا، حيث تتم المتاجرة بأجساد هؤلاء من رجال ونسوة بل حتى صغار العمر ما زالوا ضحايا هذه النظرة المقيتة.. حيث يتم استغلال الاطفال بالذات استغلالا بشعا.

ان الخلل ليس في ضعف القوانين وتهاونها بل في عقول البعض ممن يتصور جازما انه من طينة وصاحب البشرة السمراء من طينة ثانية. وعليه يمكن القول ان الحرية مبدأ سام علينا ان نفهمه جيدا قبل الايمان به.. وهو مفهوم يمكن ادراجه او تطبيقه على جميع المسائل الحياتيه ابتداءا من السياسة والى ابسط الامور الاخرى.. ان هذا المفهوم له علاقة بسلم الحياة وآفاق تطورها، وهو الدافع الذي من اجله وصلت الكثير من الشعوب الانسانية الى الرفاه وفي كافة جوانبه.

واخيرا ان الكثيرين يستغلون مفهوم الحرية ويعتبرون سب الاخر والاعتداء على معتقده على انه من الامور المباحة من باب حرية الرأي.. وهذا استنتاج غير صحيح.. فكما لك معتقد تؤمن به فالآخر له معتقد قد يستميت من اجله.. فالحوار الموضوعي البعيد عن التشنج هو الاساس الواجب الاخذ به.

الشراكة السياسية ١ ـ ٣*

أحمد جويد

مقدمة

بالنظر إلى طبيعة الإنسان الاجتماعية والتي لا تجعله في أي حال من الأحوال أن يؤدي رسالته ويقوم بواجباته في دفع عجلة الحياة إلى الأمام بمفرده وصولا إلى الرقي الذي يطمح له كل فرد في المجتمع مهما بلغت قدرات ذلك الفرد، فلابد له من الحاجة إلى الآخر كما حاجة الآخر إليه.

وعلى هذا الأساس نشأت المجتمعات وقامت الدول على مبدأ "الشراكة" وتكونت نواتها الأولى من شراكة المرأة والرجل وهي أصغر نواة لتشكيل الأسرة والمجتمع وصولا إلى شراكة الدول في التعايش مع بعضها الآخر من أجل تحقيق غايات ومصالح مشتركة، كما هو الحال في أوربا في وقتنا الحاضر والتي شكلت بما يعرف اليوم بالاتحاد الأوربي أو "الشراكة الأوربية".

ولأهمية هذا الموضوع وللحاجة الماسة لمعرفة هذه الأهمية في عالمنا العربي والإسلامي بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة، صار لابد من الوقوف على هذا المفهوم للاستفادة من بناء كيان سياسي مستقر يشعر به الجميع بأنهم أصحاب قرار وغير مهمشين وشركاء حقيقيين في الحقوق والواجبات.

تعريف الشراكة لغوياً

الشراكة هي اتفاق بين عدد من الأطراف لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة بواسطة إنجاز عدد من الأعمال المشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الخاصة لكل شريك. وهذا العمل الجماعي المشترك يتم على أساس تعاقد بين الأطراف المشاركة وإن اختلفت دوافعهم ومصالحهم، بمعنى آخر:

التعاون مع أطراف أخرى لتحقيق هدف أو أهداف لا نستطيع تحقيقها بمفردنا مطلقا أو لا نستطيع الوصول إلى النتائج المرجوة منها بالعمل المنفرد.

أنواع الشراكة

هناك عدة أنواع للشراكة منها:

1- الشراكة الأسرية: وهي الشراكة القائمة بين أفراد الأسرة الواحدة والتي أساسها الأول هو الشراكة بين المرأة والرجل لإبرام عقد بينهما يقضي بتأسيس نواة المجتمع وهي الأسرة وقيام كل طرف بتحمل مسؤولياته والالتزام بتعهداته تجاه الآخر من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف الذي من أجله تمت الشراكة.

2- الشراكة المجتمعية: تعني إشراك شرائح المجتمع المحلي في آلية أو تنظيم مؤسسي محلي لا مركزي، يشارك في مختلف مجالات التنمية الشاملة المرتبطة بالعمل البلدي في الدولة سواء كانت خدمية أو ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية، على شكل مجموعات أو جماعات في مؤسسات غير ربحية، منتخبة أو معينة، تتلقى دعما رسميا وشعبيا وتفويضا في مؤسساتها ومشاريعها التنموية. ٣- الشراكة الاقتصادية: وهي شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها بقصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.

4- الشراكة الدولية: هي اتفاق عدد من الدول لتحقيق غايات أو مصالح معينة تهم الدول المشتركة أو تشمل دولا أخرى غير مشتركة معها "مثل الشراكة الدولية من أجل القضاء على مرض معين أو ظاهرة معينة وهي غايات إنسانية أو تكون الغايات سياسية كالشراكة الأوربية". ٥- الشراكة السياسية: وهي شكل من أشكال بناء الدولة على أساس ديمقراطي تعددي يضمن حق جميع المكونات بالمشاركة في صنع القرار.

تعريف الشراكة السياسية

تعني إشراك جميع مكونات الشعب السياسية في صنع القرار بنية الوصول إلى المصلحة العامة والى الهدف المشترك دون استئثار أي طرف من الأطراف بالتمسك بحق النقض "الفيتو" الذي من شأنه أن يخرج الشراكة من مفهومها الحقيقي إلى مفهوم المحاصصة، مع مراعاة الأغلبية الأخذ بنظر الاعتبار وجهة نظر الأقلية كي لا يصل الأمر بالاستبداد من قبل الأكثرية. ويجب أن تتضمن حيزا لمعالجة الشراكة كمفهوم إلا أن اهتمامنا الأكبر أيضا حول سعي القوى السياسية المتصارعة المتنافسة لترجمة الشراكة إلى مكاسب معينة تصب في مصلحتها الخاصة مصلحة القاعدة المؤيدة دون المصلحة العامة.

إن مفهوم الشراكة السياسة بهذا المعنى، أي القائم على المصلحة والفائدة التي تعود لقاعدة التأييد لكل من الحكومة والحزب والحركة، هي المحرك الأساسي ربما ليس الوحيد لسلوك القوى السياسية سواء الداخلة في الشراكة أو التي خارجها.

كما يجب الأخذ بنظر الاعتبار صفة الشراكة التاريخية بمعني إن المصلحة الطبقية والاجتماعية والجهوية لأطراف الشراكة قد تتطابق مع المصلحة الوطنية العامة حيث يمكن أن يفضي تحقيق قوى الشراكة لمصالحها تحقيق المجتمع لمصلحته العامة، كما انه بذات القدر الذي تجد فيه قوى الشراكة الفرصة لتحقيق مصلحتها وتجديد قواها الاجتماعية يجد المجتمع أيضا فرصة في الشراكة لتجديد قواه باتجاه نهضته إلى الأمام.

ومثال ذلك صعود دور البرجوازية في أوربا التي عملت بتحقيقها لمصلحتها على نهضة المجتمع كما إن ذات التجربة موجودة حديثا في تجربة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا إذ شكل برنامجه الخاص برنامجا وطنيا وجدت فيه قطاعات عديدة من المجتمع صدى لمصلحتها ومصلحة المجتمع ككل كما وجدت فيه صدى لقوى اجتماعية صاعدة باتجاه المجتمع ودفعه للأمام.

مفهوم الشراكة السياسية

إن مفهوم الشراكة يقوم على العلاقة بين مركز السلطة القائم والقوى المعارضة سواء سلميا أو عسكريا بحيث تقوم العلاقة على مبدأ تخصيص أي تقسيم السلطة إلى حصص متساوية بين طرفين أو أكثر، وهو التوزيع المتساوي للسلطة إلا إنه لا وجود لهذا التقسيم المثالي القائم على مبدأ المساواة المطلقة لأنه في كثير من الأحيان يوجد طرف يأخذ أكثر أو أقل من الطرف الآخر لأن علاقات السلطة لا تقوم على التساوي المطلق، وهي في جوهرها علاقة غير متساوية فكل طرف يأخذ ما يتناسب معه .

وعلى أية حال فإن الشراكة السياسية كمفهوم تبتعد عن التوزيع المتساوي أو شبه المتساوي للسلطة إلى التوزيع المتناسب للسلطة وبهذا المفهوم الواسع للسلطة الذي تجاوز "المشاركة في الجهاز التنفيذي أو حصة البترول" فإن التقسيم التناسبي بين عدة أطراف أفضل من التقسيم المتساوي بين طرفين وحتى وإن ادعى هذان الطرفان تمثيلهما لبقية الأطراف الأخرى وإن دعا ذلك إلى ضرورة حصر التفاوض بين الطرفين الأقوى تنظيما.

نماذج الشراكة السياسية

هناك عدة نماذج للشراكة السياسية: النموذج الأول، هو شراكة التسوية التاريخية كما حدث في جنوب أفريقيا حينما عجز كل طرف عن هزيمة الطرف الآخر ولكنهما قدما تنازلات أفضت إلى حفظ مصلحة الطرفين في إطار وحدة البلاد. والنموذج الثاني، هو نموذج شراكة التمرد والاستيعاب وقد حدث هذا النموذج في أنغولا حينما استطاعت الحكومة الأنغولية امتصاص ضربات المعارضة المسلحة وتمكنت من توظيف مواردها من بترول وماس وذهب للتسلح بهدف اقتلاع المعارضة المسلحة من جذورها مع تقديم إغراءات كبيرة لقادتها للمشاركة في هيكل السلطة القائم. النموذج الثالث، فهو شراكة الاحتمال والمصالح المتبادلة حدث هذا النموذج في موزمبيق حينما دفعت تطورات نهاية الحرب الباردة طرفي الصراع إلى طاولة المفاوضات ورغم التباعد الأيديولوجي بينهما إلا إنهما وافقا على الدخول في شراكة ثنائية كيفت وشكلت طبيعة النظام السياسي فيما بعد حيث أبعدت القوى السياسية الأخرى من المشاركة وتمترس كل طرف في موقع من مواقع السلطة في جزء من أجزاء البلاد حماية لمصالحه الخاصة في إطار شراكة ثنائية قمتها ومداها الريبة والشك وليس الثقة وقبول الآخر.

تجارب الشراكة السياسية

إن مفهوم الشراكة دخل القاموس السياسي متسللا من دنيا المال والأعمال حيث تقوم الشراكة على الارتباط القانوني بين طرفين أو أكثر لأداء عمل يقتسم الشركاء أرباحه ويتحملون خسائره، واثبت في معناه السياسي مدلولا مثاليا يعتمد على الاقتسام المتساوي للسلطة الذي قل أن يتحقق في دنيا الواقع إذ إن الشراكة السياسية لا تعدو أن تكون تحالفا سياسيا يمثل المصلحة الوقتية للأطراف الداخلة فيه وتتحدد سلطة كل طرف حسب وزنه وأهميته لاستمرار هذا التحالف ومثل، هذا التحالف لا يعمر طويلا وان كانت هناك أمثلة نادرة لتحالفات سياسية أفضت في نهاية الأمر إلى الاندماج في كيان واحد وأشهرها التحالف الانتخابي الذي أقامه الحزب الليبرالي البريطاني مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي البريطاني مطلع الثمانينات وانتهي عام ١٩٨٨م إلى اندماجهما معا في الحزب الليبرالي الديمقراطي. وان الشراكة التي تقوم على تحالف بين طرفين أو أكثر هي أمر مؤقت تمليه مصلحة عاجلة للأطراف ويعيش ما دامت الحاجة له قائمة والظروف مواتية، ومثل هذا التحالف يكون في اضعف حالاته عندما تكون المواقف المبدئية للأطراف المكونة له متناقضة ومصالحهما متعارضة.

الفرق بين الشراكة والمشاركة

المشاركة مفهوم مختلف لا يرتبط بالوصول إلى سلطة تنفيذية معينة أو الحصول على منفعة محسوبة وإنما تعني حق الجميع في صنع القرار بالمعني الأشمل بحيث يكون للمشارك صوت مسموع في الشأن العام لا في السلطة التنفيذية حصرا، وهي ركيزة للعمل الديمقراطي إذ يستطيع الفرد أو الجماعة المشاركة حتى من موقع المعارضة.

ولذلك لابد من فهم الشراكة باعتبارها وسيلة للاستحواذ على السلطة أو التعبئة للوصول إليها. بينما المشاركة هي محاولة لإشراك الجميع في صناعة القرار عبر قنوات متعددة، "فالنموذج السوداني على سبيل المثال وكما أشار إليه البعض في كتاباته هو أحد النماذج من التحالفات، إذ عرف السودان التحالفات حينما مثلت جمعية اللواء الأبيض تحالفا مدنيا عسكريا لم يعتمد على قوى التجمع التقليدي وإنما اعتمد على المثقفين والتجار والجنود والعمال، أما التحالفات في العهود الديمقراطية فقد كانت قصيرة وكانت دائما ما تعطي طرفا ضعيفا في المعادلة السياسية قوة أكثر من حجمه الحقيقي".

الشراكة والمشاركة وحكم الأغلبية

يبرز مبدأ "الشراكة والمشاركة" كبديل لمبدأ سيطرة وحكم "الأغلبية" ليشكل مبدأ وأساسا أكثر تجسيدا لحق الإنسان في المشاركة في الحكم وفي صنع القرار، وهو أكثر تعبيراً للديمقراطية المتقدمة التي تحتاج لها البشرية اليوم وهو الأكثر استيعاب للواقع المعاش وبالذات واقعنا العربي. ثم أن الحياة السياسية القائمة اليوم ومنها المستندة لمبادئ "التعددية والتداول السلمي للسلطة والأقلية تخضع للأغلبية والأغلبية تحكم والأقلية تبقى تعارض، تظل تواجه بالقمع والإذلال والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية إبتداء من حق المواطنة والكرامة مرورا بالوظيفة والعمل وإنتهاء بالأمن والحياة و الاستقرار".

هذه المبادئ التي ندعو إلى إعادة النظر فيها ومراجعتها ليست "نصوص قرآنية"، أو نصوص لديانة سماوية، لكنها خلاصة ثقافة وحضارة وأفكار إنسانية وجميعها خاضعة للتطوير والتغيير مستندة إلى أن غاية الفكر الإنساني هو توفير السعادة للناس .. وبالتالي فإن من حق الناس مراجعة وتغيير وتعديل أي أسس ومبادئ وقوانين ودساتير طالما هي لصالح الناس " حيث لا يحق لجيل معين أن يتحكم في الأجيال المقبلة " وإذا كانت الثقافة والحضارة والأفكار الإنسانية تستند إلى مكونات العقل والإبداع المتواصل الذي يتفاعل ويتجاوب ويجاري مسار التاريخ والحياة والحضارة فإن مبادئ وأسس الحياة السياسية لابد أن تجسد حاجة الإنسان والتطور الإنساني.

وإستناداً إلى ما سبق تناوله فأنه لا يجب أن تقف بعض المبادئ والمفاهيم التي شملها القاموس السياسي و الديمقراطي والتي هي أيضا خضعت وتخضع لتأويل وتفسيرات وإعادة صياغة من قبل الحكام .

بل لا يجب أن تقف عقبة أمام البحث عن بدائل ومعالجات للصعوبات التي تواجه وتقف أمام تطور الحياة السياسية والإنسانية لمواكبة وتطور مسار حركة التاريخ والشعوب والحياة السياسية والمدنية والديمقراطية نفسها.

ولا يجب أيضا أن تبقى مفاهيم القاموس السياسي والديمقراطي جامدة .. بل لا بد من التعامل معها كعلم وفكر إنساني وحضاري و بحركية متواصلة يستوعب ويتفاعل ويستجيب لحاجة الإنسان وتطوره أولا وللحضارة الإنسانية التي تعتمد في أرجاء المعمورة ثانيا .

ولهذا أيضا لا يجب أن تبقى تلك المفاهيم التي تقول أن حزب الأغلبية عليه أن يحكم ويشكل الحكومة وعلى البقية أن يبقوا ليراقبوا ماذا سيحصل. إن بناء الأوطان وتنميتها وتطورها لا يجب أن يبقى محتكرا بيد شخص أو فئة أو حتى جزء من الشعب مهما كانت نسبته، بل يجب أن تكون هذه المهام والأهداف متاحة لكل الشعب من خلال الشراكة والمشاركة التي تجسد الديمقراطية الحقيقية بمفهومها الحضاري والإنساني على الأقل في ظرفنا الراهن، مع احترام الآخرين لحجم الأغلبية وتمثيلها الشعبي.

أي أن تحديد المفاهيم و أنماط الحكم وحتى تعريف الديمقراطية لابد أن يخضع لقراءات الواقع التي تتم فيه التطبيقات، وتخضع لمسار تطوره الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والحضاري. "والأهم من ذلك أن تكون مستوعبة لحاجة الناس وحقهم في المشاركة في الحكم والتنمية وصنع القرارات، دون إستبعاد أو إهمال أو تجاوز أي قوة سياسية تحت مبرر أنها أقلية أو أن على الأغلبية أن تحكم وعلى الآخرين أن يبقوا معارضين وتكون النتيجة خلل في كل شيء، في الحكم وفي التنمية وفي إحترام حقوق الناس، وقهر وظلم ومعانات لجزء من السكان".

ولكن كل ذلك مبني على شرط أن تكون تلك القوى السياسية "الصغيرة في التمثيل تعمل من أجل المصلحة العامة وتعمل ضمن الإطار الوطني والمصلحة العليا للبلد، ولا تكون عائقا يقف بوجه التطلعات العامة بحجة إنها شريكة في صنع القرار.

* مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث.